جامعة الطائف

تداخل أزمنة الفعل

خالد بن أحمد بن إسماعيل الأكوع

أستاذ اللغويات – ومقنن موادها

بجامعة الأعمال والتكنولوجيا

مجلة جامعة الطائف – العلوم الإنسانية (اللغة العربية وآدابها)

المجلد الثالث – العدد الثاني عشر – جمادى الاخرة ١٤٣٦هـ – مارس٢٠١٥م

الملخص

قام هذا البحث للجواب عن سؤال طالب جامعي عن مدلول كان في صفات الله عز وجل واعتقاده بأنها كانت لما مضى وانقطع .

وتطور موضوع البحث ليشمل دلالة الأفعال على الزمن الماضي والحاضر والمستقبل .

فتكون البحث من مقدمة وثلاثة فصول :

تناول انتقال دلالة الأفعال عن زمنها في أصل الوضع للدلالة على معانٍ بلاغية على سبيل المجاز ، إذ إن استعمال الفعل في زمنه الذي وضع له في أصل الوضع حقيقة، وانتقاله عن زمنه مجاز .

وذلك لتظافر دلالة الزمن الصرفي للفعل والزمن النحوي المستفاد من السوابق واللواحق والقرائن الحالية والمقالية.

فالفعل الماضي يستعمل للدلالة على الزمن الماضي هذا هو الأصل، وقد جاء استعماله للدلالة على الحال والاستقبال لتحقيق معنًى بلاغيٍ ، وهو إفادة الحال والاستقبال معنى الحتمية بإنزاله منزلة الأمر المحقق .

وكذلك الفعل المضارع يستعمل للدلالة على الحال والاستقبال - في مذهب – ويفيد معنى الاستمرارية والتجدد والديمومة ، وعندما يستعمل في الدلالة على الزمن الماضي ، فإنه يدلّ على أن المتصف بالفعل مستمرٌ عليه ، مكرِّرٌ له . وكذلك فعل الأمر فإنه في أصل الوضع يدل على طلب حصول الشيء في المستقبل ، ولكنه استعمل لما مضى وهو خلاف الأصل للدلالة على حكم الأمر ماضيًا ومستقبلًا .

المقدمة

لهذا البحث قصة ، وهي أني وفي معرض شرحي لطلابي درس الأفعال الناقصة (كان وأخواتها) ضربت مثالاً من القرآن الكريم ، وهو قوله عز وجل ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (النساء : ١٠٠) .

فاستوقفني أحد الطلاب سائلًا ، إن الفعل يدلُّ على المضي يا دكتور ، فكيف الحال الآن ؟

فارتجلت جوابًا عقديًا ، وقلت : إن صفات الله عز وجل أوّلية بلا ابتداء ، دائمة بلا انتهاء .

فسُرَّ الطالب بالجواب وسرَّ من حضر ممن كان صحيح النِّيَّة ، ولكنني عوّدت نفسي وطلابي على الاحتكام إلى أدّلة النحو وبراهينه ، وفق معطياته وسنن العرب في كلامها ، وذلك مالم يكن حاضرًا في ذهني ولم يتضمنه جوابي .

وهنا عدّت لأمّهات الكتب والمراجع ، إلا أن البحث ازداد تعقيدًا وإن كنت وجدت جوابي المرتجل ، وذلك أنني وجدت نصًا يقول :

« وقال الصفار في شرح سيبويه : إذا استعملت (كان) للدلالة على الماضي فهل تقتضي الدوام والاتصال أو لا ؟ مسألة خلاف : وذلك أنك إذا قلت (كان زيد قائمًا) فهل هو الآن قائم ؟ الصحيح أنه ليس كذلك، هذا هو المفهوم ضرورة ، وإنما حملهم على جعلها للدوام ما ورد من مثل قوله تعالى :﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً ﴾ »[1] .

فقوله : « إنه ليس كذلك .. وإنما حملهم على جعلها للدوام » أثار لدي عدة تساؤلات جعلتها فرضيات بحثي ، وهي :

س/ هل يقتصر استعمال الفعل على زمنه ؟

س/ هل تأتي كان للمضي والانقطاع فقط ؟

س/ هل تتداخل أزمنة الأفعال ، فيعبَّر بالمضيّ عن الحال والاستقبال ، وبالمضارع عن الماضي ونحوه ؟

س/ هل يحمل التداخل معاني دلالية تتحقق من أصل وضع الأفعال ؟

س/ هل التداخل سماعي أو قياسي ؟ وهل عُلِّل ودخل كتب النحو .

وهناك جهود مشكورة لمحدثين تناولت هذه القضية ولكن بشكل عام إذ جاءت في سياق دراسة الزمن في العربية وتوسعت بإدخال المشتقات العاملة عمل الفعل في باب الأفعال موافقة للمذهب الكوفي القائل بالفعل الدائم (اسم الفاعل) الذي يفيد المضي إذا أضيف إلى معموله ، ويفيد الاستقبال إذا نون ونصب مفعولاً ، ومن أبرز هذه الدراسات ، كتاب الفعل زمانه وأبنيته

لإبراهيم السامرائي ، واللغة العربية لتمام حسان ، والفعلية في العربية لعبد الوهاب حسن ، وتسير هذه الدراسة في سياقها ولكنها متخصصة في قضية تداخل أزمنة الفعل فقط لتأصيلها وتحليلها وكشف دلالاتها ، وبذلك تميزت .

ومن الثابت أن دلالة الأفعال على أزمنتها المعروفة (يدل الماضي على الزمن الماضي ، والمضارع على الحال والاستقبال ، والأمر على المستقبل) هي من حيث أصل الوضع وهو ما يعرف بالزمن الصرفي للفعل ، أما من جهة الاستعمال فقد يأتي الفعل بلفظ الماضي وهو راهن أو مستقبل ، وبلفظ المستقبل وهو ماضٍ، جاء ذلك في سنن العرب في كلامها متى أرادوا تحقيق دلالة بلاغية ، تنجم من دلالة الفعل في أصل وضعه عند استعماله في الزمن الآخر ، ويستفاد ذلك من تظافر دلالة الزمن الصرفي للفعل بالزمن النحوي له ، وهو المتمثل في السوابق واللواحق والسياق .

فالفعل الماضي يدل على تحقق الأمر ، والفعل المضارع يدل على استمراره وديمومته وتكرار صفته وتجدد حدوثه ، وفعل الأمر يدل على الطلب في المستقبل ، هذه دلالات الأفعال في أصل وضعها ، وعندما تُستخدم في غير زمنها تلقي بظلال دلالتها الأصلية على الزمن الآخر المستعملة فيه .

وعلى هذا مدار بحثي تفصيلًا ، وتقنينًا ، وتبيانًا لمواضع الحقيقة والمجاز فيه ، والقياسي والسماعي منه ، ونجيب عن سؤال الطالب في طياته ، وأسأل الله العون والتوفيق .

المدخل

دلالة الأفعال على الزمان في أصل الوضع وفي الاستعمال :

الفعل حدث ، والحدث لا يكون إلا في زمان ، والزمان ماضٍ وحاضر ومستقبل ، كذلك هو في الفكر والفلك المشاهد ، قال زهير (الطويل) :

وأعلمُ ما في اليومِ والأمسِ قبله ولكنني عن علم ما في غدٍ عَمِي[٢]

والأفعال بُنيت صيغتها على أساس الزمان فالفعل يدلّ على الزمان ببنيته الصرفية لما مضى وللحال والاستقبال .

وقال أبوحيان[٣] في دلالة الفعل : «إنه يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته ، أي كونه على شكل مخصوص ، ولذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ ، ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها »[٤] .

والأصل أن بناء الماضي (فَعَلَ) يدل على تحقق الأمر ووقوعه في الزمن الماضي ، وبناء المضارع (يفعل) يدل على استمرار الأمر وديمومته ، وبناء الأمر (افعل) يدل على طلب حصول الأمر في المستقبل ، هذا في أصل الوضع ، وهي الدلالة الصرفية لأبنية الأفعال أي الزمن الصرفي ، واستعمالها في أزمنتها التي وضعت لها حقيقة .

أما استعمالها في غير زمنها فهو مجاز يهدف إلى تحقيق معانٍ بلاغية تستفيدها من دلالتها الزمانية في أصل الوضع عند انتقالها عنه ، بأثر من السوابق واللواحق وقرائن السياق في الجملة وهو الزمن النحوي للأفعال .

فالماضي قد يستعمل مرادًا به الحال أو المستقبل خلافًا للأصل فيكون بذلك مجازًا واستعماله في الزمن الماضي حقيقة .

وكذلك الفعل المضارع إذا استعمل في الحال أو الاستقبال - (عدّه بعض النحويين مجازًا في الاستقبال) - كان حقيقة ، وإذا استعمل في الدلالة على الماضي أو الطلب في الاستقبال كان مجازًا وهو خلاف الأصل .

وفعل الأمر إذا استعمل في طلب حصول الفعل في المستقبل كان حقيقة ، وإذا استعمل في الدلالة على الماضي فخرج إلى الخبر كان مجازًا .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ مراحل الزمن الثلاثة تتفاوت درجات كلٍّ منها في ذاته ، فللفعل الماضي تسع جهات زمنية يستفيدها من تظافر الزمن الصرفي لبنيته بالزمن النحوي الناجم عن السوابق واللواحق والسياق ، وهي كما مثل لها تمام حسان في الجملة الخبرية :

١ - الماضي البعيد المنقطع (كان فعل) .

٢ - الماضي القريب المنقطع (كان قد فعل) .

٣ - الماضي المتجدد (كان يفعل) .

٤ - الماضي المنتهي بالحاضر (قد فعل) .

٥ - الماضي المتصل بالحاضر (مازال يفعل) .

٦ - الماضي المستمر (ظل يفعل) .

٧ - الماضي البسيط (فعل) .

٨ - الماضي المتقارب (كاد يفعل) .

٩ - الماضي الشروعي (طفق يفعل) .

والحال العادي والتجددي والاستمراري (يفعل) وهي ثلاث جهات .

وللاستقبال أربع جهات هي:

١ - البسيط (يفعل).

٢ - القريب (سيفعل).

٣ - البعيد (سوف يفعل).

٤ - الاستمراري (سيظل يفعل) [٥] ، وله كلام مماثل في الجملة الإنشائية فيرجع إليه .

المبحث الأول

دلالة الفعل الماضي على الحال والاستقبال

أشار سيبويه إلى مجيء الماضي بمعنى الحال والاستقبال بقوله :« تقول إنْ فعَلَ فَعَلتُ فيكون في معنى إنْ يَفْعَلْ أَفْعَلْ .. وقد وقعت موقعها في إنْ »[٦] .

وجاء في الصاحبي : « باب الفعل يأتي بلفظ الماضي وهو راهن أو مستقبل ، وبلفظ المستقبل وهو ماضٍ : قال الله جلّ ثناؤه : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ (آل عمران : ١١٠) أي : أنتم .

وقال جل ثناؤه : ﴿أَتَىٰ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴾ (النحل : ١) أي : يأتي .

وعدّ ابن خروف عدم ذكرها في أزمنة الفعل غفلة من الزجاج في كتابه الجمل ، فقال : « وسكت أبو القاسم عن هذا غفلة فلفظ الماضي قد ينتقل عن موضوعه ، فيقع موقع الحال ؛ نحو قوله تعالى :﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (النساء : ٩٠) .

ويقع موقع المستقبل بعد حروف الشرط ؛ نحو (إنْ قمْتَ قُمْتُ) »[٧] .

وقد تتبعت مواضع دلالة الفعل الماضي على الحال والاستقبال في كتب النحاة واللغويين وكتب إعراب القرآن ، وبحثت عن علّة انتقال الماضي عن زمنه إلى الحال والاستقبال ، فوجدتها تهدف إلى إنزالهما منزلة الأمر المحقق .

وإليك مواضع انتقال الماضي للدلالة على الحال والاستقبال وأسبابه وعلّته :

١ – بعد حروف الشرط[٨] وأمها (إنْ) « إنْ مُتَّ على الإسلام دخلت الجنة » وقد تقدم قول سيبويه فيها .

والسبب في وقوع الماضي بعدها بمعنى الحال والاستقبال أنها شرطية لعقد السببية والمسببية في المستقبل ، والمعنى كما قاله النحاة : إنْ تمت على الإسلام تدخل الجنّة ، والعلّة في ذلك إنزالها منزلة الأمر المحقق .

قال الزركشي[٩] في البرهان : « للنحاة فيها تقديران :

أحدهما : أن الفعل يغير لفظًا لا معنى ، فكان الأصل إن تمت مسلمًا تدخل الجنة فغيّر لفظ المضارع إلى الماضي تنزيلًا له منزلة المحقق .

والثاني : أنه تغيّر معنى وأن حرف الشرط لما دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال وبقي لفظه على حاله . والأوّل أسهل لأن تغيّر اللفظ أسهل من تغير المعنى »[١٠] .

وأصل هذا الباب هو إنزال الأمر منزلة المحقق ، وهو كذلك المعنى الجامع لأقوال البلاغيين ، إذ يقولون : « يجيء فعل الشرط ماضي اللفظ لأسباب :

– منها إيهام جعل غير الحاصل كالحاصل ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا ﴾ .

- ومنها إظهار الرغبة من المتكلم في وقوعه ، كقولهم : إن ظفرت بحسن العاقبة فذاك ، وعليه قوله تعالى :﴿ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ﴾أي امتناعًا من الزنا ، جيء بلفظ الماضي ولم يقل يردن إظهارًا لتوفير رضا الله ورغبةً في إرادتهن التحصن .

- ومنها التعريض بأن يُخاطب واحدًا ومراده غيره ، كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ »[11] .

وفي الخصائص : « وكذلك قولهم : إن قمتَ قمتُ . فيجيء بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع ، وذلك أنه أراد الاحتياط للمعنى ، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه ، حتى كأن هذا وقع واستقر لا أنه متوقع مترقب »[12] .

٢ – إذا وقع الماضي حالًا :

الأصل ألا يقع حالًا لأن زمانه مضى وليس بهيئة في ذلك الزمن، ولذا قال النحاة : « الفعل الماضي لا يكون حالًا إلا بـ(قد) مظهرة أو مضمرة كقولك : (جاء زيد ركب) لأن الحال إما مقارنةٌ أو منتظرةٌ والماضي منقطعٌ عن زمن العامل ، وليس بهيئة في ذلك الزمان ، و(قد) تقربه من الحال[13] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (النساء : ٩٠) : « قيل لفظه ماضٍ والمعنى على المضارعة ، أي : جاؤوكم تحصر صدورهم ، لأن الحصر كان موجودًا وقت مجيئهم فحقه أن يعبَّر عنه بفعل الحال ، وقيل التقدير بفعل قد حصرت »[14] .

فاشتراطهم (قد) ظاهرة أو مضمرة قبل الماضي يقربه من زمن الحال ، والعلّة في استعمال زمن الماضي مكان الحال الدلالة على حصول الضيق قبل مجيئهم ، فكأنهم عندما ضاقوا جاؤوكم ، وهذا المعنى لا يتحقق لو جاء الحال مضارعًا إذ يُتوهم أن المجيءَ هو سبب الضيق ، وليس الضيق هو سبب المجيء ، فدلّ الماضي على سبق تحقق الأمر .

والدليل على أنها حال قراءة الحسن البصري (حَصِرةً) »[15] .

٣ – إذا وقع الماضي في الدعاء :

يجيء الفعل الماضي بمعنى الحال والاستقبال في الدعاء ، نحو قولنا : (غفر الله لك ، سامحك الله ، رزقك الله) بمعنى ليسامحك الله ، وليغفر لك وليرزقك) .

واستُعمل الماضي هنا من باب التفاؤل وطلب الخفة كما سيأتي فأنزل منزلة الأمر المحقق .

وهي من الحجج التي يوردونها في مجيء الماضي بمعنى الحال والاستقبال ، جاء في تهذيب اللغة نقلًا عن أبي إسحاق الزجاج[16] قوله :

« إلا أن كون الماضي بمعنى الحال يقل ، وصاحب هذا القول له من الحجة قولنا : غفر الله

لفلانٍ ، بمعنى : ليغفر الله له ، فلما كان في الحال دليلٌ على الاستقبال ، وقع الماضي مؤديًا عنها استخفافًا ؛ لأن اختلاف ألفاظ الأفعال إنما وقع لاختلاف الأوقات »[١٧] .

- ومنه أيضًا دخول (لا) النافية على الفعل الماضي ، فإنها تحيله إلى الدعاء وينتقل للاستقبال نحو : لا قدرتَ ، دعاء عليه ، فإذا تكررت لفظًا أو معنى تكون للنفي ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ .

إذا وقع الماضي بعد (لا) في القسم : يكون الماضي في معنى المستقبل إذا وقع بعدها في القسم ، وذلك قولك : والله لا فعلت . إنما المعنى : لا أفعل لأن قولك في القسم لا أفعل ، إنما هو لما يقع[١٨] .

٥ – إذا وقع في العقود :

استخدام الفعل الماضي في عقود البيع والشراء والنكاح ، دليل على إنفاذها ، وهو الغالب على ألفاظها للدلالة على تحقق الأمر .

وذلك نحو : (بعتك ، واشتريت منك أو قبلت ، وزوجتك وأنكحتك) .

جاء في تحفة الفقهاء : « لفظ المستقبل للعِدَة في الأصل ، ولفظ الأمر للمساومة »[١٩] .

من أمثلته : (إذا وجد ثلاثة ألفاظ بأن قال المشتري بعْ عبدك هذا مني بألف درهم فقال البائع : بعت ، فقال المشتري : اشتريت فإنه ينعقد بالإجماع)[٢٠] .

٦ – إذا عطف الماضي على الحال والاستقبال أو إذا عُطف عليهما ، وذلك لأن شرط عطف الفعل على الفعل اتحاد زمانيهما ، سواء اتحد نوعهما أم اختلف فيرد إلى الإتفاق بالتأويل[٢١] .

فإن اختلف زمان أحدهما قامت الدلالة على انتقاله عن أصله لتحقيق معنىً بلاغيّ .

مثال ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ (النمل : ٨٧) أي بمعنى : فيفزع .

جاء في الكشاف : « فإن قلت : لم قيل : (ففزع) دون (فيفزع) ؟ قلت : لنكتة وهي الإشعار بتحقق الفزع وثبوته ، وأنه كائن لا محالة ، واقع على أهل السموات والأرض ، لأن الفعل الماضي يدل على وجود الفعل وكونه مقطوعًا به »[٢٢] .

ومثله قوله تعالى عن فرعون لعنه الله : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ (هود : ٩٨) .

جاء في الكشاف : « فإن قلت : هلا قيل : يقدم قومه فيوردهم ؟ ولم جيء بلفظ الماضي ؟

قلت : لأن الماضي يدل على أمر موجود مقطوع به ، فكأنه قيل : يقدمهم فيوردهم النار لا محالة »[٢٣] .

وفي تفسير التحرير والتنوير : « وإنما جاء (فأوردهم) بصيغة الماضي للتنبيه على تحقيق وقوع ذلك الإيراد وإلا فقرينة قوله ﴿ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ تدل على أنه لم يقع في الماضي »[٢٤] .

٧ – فعل الرجاء (عسى) وضع لمقاربة الاستقبال ، من حيث إن الرجاء غير مقطوع بحصول متعلقه ، بل ذهب تمام حسان إلى أن عسى في الترجي يدل على الحال والاستقبال[٢٥] .

٨ – إذا دلت القرينة أو دل السياق على انتقال الفعل الماضي عن زمنه :

وهو باب واسع تدخل فيه كثير من الحالات المتفرقة ، وفي جميعها يُنزَّل منزلة الأمر المحقق ، وهي :

١ – دلالة القرينة : ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ (النحل : ١) .

فالفعل الماضي (أتى) بمعنى سيأتي ، واستعمل الماضي منه لحتميَّة وقوعه ، فكأنه كان ووجد ، وقد دلّت القرينة على أنه منتظر وهي ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ أي الساعة .

وفي تفسير البغوي : « (أتى) أي جاء ودنا وقرب أمر الله ، قال ابن عرفة : تقول العرب أتاك الأمر وهو متوقع بعد »[٢٦] .

ومن دلالة القرينة قول الطرماح[٢٧] : (طويل)

وإني لآتيكم تشكر ما مضى من البرِّ واستيجابَ مَا كان في غَدِ

أي : ما يكون ، والقرينة (في غد) .

٢ – إذا وقع الماضي بعد همزة التسوية يحتمل الاستقبال والمضي ، نحو سواء عليَّ أقمتَ أم قعدتَ .

يحتمل ما كان منك من قيام أو قعود أو ما يكون من ذلك .

فإن اقترن بلم تعين المضي نحو :﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ (البقرة : ٦) .

قال السيوطي : « فإن كان الفعل بعد أم مقرونًا بـ(لم) تعين المضي ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ... الآية ﴾ لأن الثاني ماضٍ معنى فوجب مضي الأول لأنه معادل له »[٢٨] .

٣ – إذا وقع الماضي بعد أداة تحضيض : نحو هلا فعلتَ ، لولا فعلت ، ألا فعلت . إن أردت الماضي فهو توبيخ ، نحو ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُوا۟ بَقِيَّةٍ ﴾ (هود : ١١٦) ، وإن أردت الاستقبال فهو أمر به وحثٌّ عليه، نحو ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ ﴾(التوبة: ١٢٢) أي : لينفر[٢٩] .

٤ – إذا وقع الفعل الماضي بعد (كلما) فيحتمل المضي والاستقبال، فالمضي نحو : ﴿ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ﴾ (المؤمنون : ٤٤) ، والاستقبال، نحو: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَـٰهُمْ جُلُودًا ﴾(النساء: ٥٦)، فدلالة السياق : المقال والحال هي الدليل على زمنه المراد ، والمستقبل

وإن كان منتظرًا فقد عُبِّر عنه بالفعل الماضي لإنزاله منزلة المحقق ، ولحتميَّة تحققه .

٥ – إذا وقع الفعل الماضي بعد (حيث) ، فيحتمل المضي والاستقبال بدلالة السياق فالماضي، نحو :﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ (البقرة : ٢٢٢) ، والاستقبال ، نحو : ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (البقرة : ١٤٩) أي : تخرج .

٦ – إذا وقع الماضي صفة لنكرة عامة فيحتمل المضي والاستقبال بدلالة السياق ، نحو قول الأعشى : (الخفيف)

رُبَّ رفدٍ هَرَقْتُهُ ذلك اليو م ، وأسرى من معشر أقتال[٣٠]

أي : ربّ سيد قتلته ، فأزلت خيره ومعونته بقتلك إياه .

والاستقبال كحديث : « نضر الله امرًا سمع مقالتي فوعاها ، فأداها كما سمعها »[٣١] .

« أي : يسمع ؛ لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه »[٣٢] .

٧ – إذا نُفي الماضي بـ(إن) دلّ على الاستقبال ، نحو ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ﴾ (فاطر : ٤١) أي : ما يمسكهما[٣٣] .

واستعمال الماضي هنا لتحقق معنى النفي باستبعاد صيغة المضارعة الدالة على الحال والاستقبال ، والله أعلم .

٨ – إذا وقع الماضي بعد (لو) المرادفة لـ(إنْ) لأنها تفيد التعليق في المستقبل ، ومثاله قوله عز وجل : ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ﴾ (النساء : ٩) .

جاء في أوضح المسالك : « (لو) إذا وليها ماض أوّل بالمستقبل ، نحو : ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ﴾ أو مضارع تخلص للاستقبال ، كما في (إنْ) الشرطية »[٣٤] .

وفي تفسير روح المعاني : « (لو) بمعنى إنْ فتقلب الماضي إلى الاستقبال ، وأوجبوا حمل (تركوا) على المشارفة »[٣٥] .

١٠ – إذا وقع الماضي بعد (لما) بمعنى (إلا) فلا يكون الماضي بعدها إلا لفظًا لا معنى ؛ لأنه يصبح طلبًا في الاستقبال ، نحو قول الراجز :

قالَتْ له : باللهِ يا ذا البُرْدَيْنِ لمَّا غَنِثْتَ نفسًا أو اثنين[٣٦]

الغنث هنا: كناية عن الجماع، وهو في الأصل التنفس عند الشرب، يقال : إذا شربت فاغنث .

قال ابن هشام عن حالات (لما) : « أن تكون حرف استثناء ؛ فتدخل عن الجملة الاسمية وعلى الماضي لفظًا لا معنى »[٣٧] .

واعلم أن (لو) بمعنى إن ، و(لما) بمعنى (إلا) حملت على السياق لأنهما ليسا أصلاً في بابهما ودلَّ السياق على استعمالهما بهذه المعاني .

فصل في كان :

أقسام كان عند النحاة خمسة[٣٨] :

١ – أنها تكون ناقصة فتدل على الزمان المجرد عن الحدث ، نحو(كان زيد قائمًا) ويلزمها الخبر عوضًا عن دلالتها على المصدر .

٢ – أنها تكون تامة ، فتدل على الزمان والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقية ، ولا تفتقر إلى خبر ، نحو : كان زيد ، وهي بمعنى : وُجِدَ وحدث .

٣ – أن يجعل فيها ضمير الشأن والحديث ، فتكون الجملة خبرها ، نحو (كان زيدٌ قائمٌ) أي : كان الشأن والحديث : زيد قائم .

٤ – أن تكون زائدة (غير عاملة) ؛ نحو : زيدٌ كان قائمٌ ، أي : زيدٌ قائمٌ .

٥ – أن تكون بمعنى صار ، قال تعالى :﴿ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ (البقرة : ٣٤) .

ونلاحظ أنه لم يرد لها معنى في حال النقصان لأنها وضعت للدلالة على الزمن الماضي المجرد من الحدث ، وعليه سيبويه وجمهرة النحاة ، ويخالفهم ابن مالك إذ يرى أنها تدل على الحدث والزمان ، ومعنى النقصان عنده هو مالا يكتفي بمرفوعه ، والتمام هو المكتفي بمرفوعه[٣٩] ، وهي عند أكثر النحاة تدل على الماضي المنقطع وهو الأصل فيها ، ولكن كتبهم لم تُشِرْ في معانيها إلى أنها تأتي مرادفة لـ(لم يزل) إلا عند الفرّاء والمتأخرين على قلّة وفي المؤلفات المرجعية غير التعليمية ، فقد جاء عن الفرّاء في معاني القرآن : « وقوله : ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ (ص : ٢٣) وفي قراءة عبد الله (كان له) وربما أدخلت العرب (كان) على الخبر الدائم الذي لا ينقطع ، ومنه قول الله في غير موضع ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ فهذا دائم، والمعنى البين أن تُدخل (كان) على كل خبر قد كان ثم انقطع »[٤٠] .

وفي همع الهوامع للسيوطي يقول : « تختص كان بمرادفة لم يزل كثيرًا ، أي أنها تأتي دالة على الدوام ، وإن كان الأصل فيها أن يدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم ، وعليه الأكثر ، كما يقول أبو حيان ، أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين ، وجزم به ابن مالك .

ومن الدالة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ (النساء : ١٣٤) أي : لم يزل متصفًا بذلك »[٤١] .

وإذا طلبنا معرفة دلالة كان الناقصة وجدناها بمعنى التامّة وهو (وُجِد وحدث) والفرق بينهما كما جاء في كتاب الكليات : « أن التامة: بمعنى وُجد وحدث الشيء ، والناقصة بمعنى : وجد وحدث موصوفية الشيء بالشيء ، والمراد في القسم الأوّل : حدوث الشيء في موصوفية

نفسه، فكان الاسم الواحد كافيًا ، والمراد في القسم الثاني : حدوث موصوفية أحد الأمرين بالآخر ، فلا جرم لم يكن الاسم الواحد كافيًا بل لابد فيه من ذكر الاسمين حتى يمكنه أن يشير إلى موصوفية أحدهما بالآخر »[٤٢] .

ويقول أيضًا : « كان الناقصة لا دلالة فيها على عدم سابق ولا على عدم الدوام ، ولذلك تستعمل فيما هو حادث مثل : (كان زيدٌ راكبًا) ، وفيما هو دائم مثل ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (النساء : ١٠٠) »[٤٣] .

وجاء في الكشاف : « كان : عبارة عن وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الإبهام وليس فيه دليل على عدم سابق ولا انقطاع طارئ »[٤٤] .

وبهذا الفهم نفسر استخدام كان في الدلالة على قدم وأولية الصفات لله عز وجل دون أن يُشكل علينا المعنى المشهور لكان في إفادة المضي والانقطاع ، وهو ما أشكل على الطالب الذي سألني عن قوله تعالى ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ فقال : فكيف الحال الآن ؟.

بل إن استخدام كان بمعنى الدوام وتطاول زمانها الحاضر والمستقبل لم يقتصر على صفات الخالق عز وجل[٤٥] ، بل جاء في صفات الخلق والموجودات التي تتصف بالثبات وأصل الخلق .

والذي أشكل على الطالب السائل ، قد أشكل على من اشتهر بالضعف في العربية من قبلُ ، إذ روى عن ابن عباس قال : « قال يهودي إنكم تزعمون أن الله كان عزيزًا حكيمًا ، فكيف هو اليوم؟ فقال ابن عباس : إنه كان في نفسه عزيزًا حكيمًا »[٤٦] .

أما الفريق الثاني فله غلبة على علم النحو وهم أصحاب الكلام إذ ينكرون دوام فعل الله ، قال ابن تيمية : « وهذا الأصل الذي ابتدعه الجهمية ومن اتّبعهم من أهل الكلام من امتناع دوام فعل الله ، وهو الذي بنوا عليه أصول دينهم »[٤٧] .

وقال : « قال ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى :﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ ، ﴿كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ونحو ذلك ، قال : كان ولم يزل ولا يزال .

ويمنعها أيضًا جمهور الفلاسفة ، ولكن الجهمية[٤٨] والمعتزلة[٤٩] والكلابية[٥٠] والكرامية[٥١] يقولون بامتناعها وهي من الأصول الكبار التي يبتني عليها الكلام في كلام الله تعالى وفي خلقه .

وهذا القول هو أصل الكلام المحدث في الإسلام الذي ذمّه السلف والأئمة ، فإن أصحاب هذا الكلام من الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم ، ظنوا أن معنى كون الله خالقًا لكل شيء كما دل عليه الكتاب والسنة واتفق عليه أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم، أنه سبحانه وتعالى لم يزل معطلًا لا يفعل شيئًا ولا يتكلم بشيء أصلًا ، بل هو وحده موجود بلا كلام يقوله ولا فعل يفعله »[٥٢] .

أما مجيء كان للدلالة على الدوام وثبات الصفة في الفعل الماضي غير المنقطع، فقد جاءت في غير صفات الخالق عز وجل في الموجودات والخلق والطباع للدلالة على الدوام ، منها :

١ - ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا ﴾ (الإسراء : ١١) أي طبعه وفطرته ، والدليل على ذلك قول النبي ﷺ: « اللهم إنما أنا بشر فأيما رجلٍ من المسلمين سببته أو لعنته أو جلدته فاجعلها له زكاةً ورحمةً »[٥٣] ومثله ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا ﴾ (الإسراء : ١٠٠) .

٢ -﴿ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴾ (الإنسان : ٥) وهي صفة لازمة لا تزول ولا تنفك في الماضي والحاضر والمستقبل ، ومثله ﴿ كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا ﴾ (الإنسان : ١٧) .

٣ -﴿ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾ (النساء : ٧٦) جاء في التفسير الكبير : « كان هنا للتأكيد لضعف كيده ، يعني أنه منذ كان ، كان موصوفًا بالضعف والذّلّة »[٥٤] .

ومثله :﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾ (الإسراء : ٥٣) فكان هنا لا تفيد الانقطاع ﴿إِنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ كَانُوا۟ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾ (النساء : ١٠١) وعداوتهم باقية لن تزول .

وفي جهنم قوله تعالى : ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ (الفرقان : ٦٥) .

وقد أوردت هذه الأمثلة ليُعلم أنَّ كان قد تأتي ولا يراد بها المضي والانقطاع ، وأنها تأتي للدوام والثبات أيضًا .

ومن الشواهد الشعرية قول المتلمس : (الطويل)

وكنا إذا الجبّارُ صَعَّرَ خَدّه أقمنا له من ميله فتقوما[٥٥]

فالشاعر هنا يفخر ولا يريد الانقطاع يقينًا ، وإنما يريد أننا كذلك منذ كنّا قديمًا ولا نزال .

وقول قيس بن الحطيم : (الطويل)

وكنتُ امرأً لا أسمعُ الدهر سُبّةً أُسبُّ بها إلّا كشفت غِطاءها[٥٦]

وقول أبو جندب الهذلي : (الطويل)

وكنت إذا جاري دعا لمضوفةٍ أشمِّر حتى ينصف الساق مئزَري[٥٧]

وقد أورد المذاهب في (كان) الزركشي في البرهان فقال :

« وقد اختلف النحاة وغيرهم في أنها تدل على الانقطاع على مذاهب :

أحدها : أنها تفيد الانقطاع لأنها فعل يشعر بالتجدد .

والثاني : لا تفيده بل تقتضي الدوام والاستمرار ، وبه جزم ابن معط في ألفيته حيث قال : وكان للماضي الذي ما انقطعا .

وقال الراغب في قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴾ نبه بقوله كان على أنه لم يزل منذ أوجد منطويًا على الكفر .

والثالث : أنه عبارة عن وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الإبهام ، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طارئ ، قاله الزمخشري .

وذكر ابن عطية في سورة الفتح أنها حيث وقعت في صفات الله فهي مسلوبة الدلالة على الزمان .

والصواب من هذه المقالات مقالة الزمخشري »[٥٨] .

ويبقى أن نشير إلى أنها كغيرها من الأفعال الماضية ، قد تأتي بلفظ الماضي للدلالة على الحال والاستقبال لإنزاله منزلة الأمر المحقق .

من ذلك قول الطرماح[٥٩] : (الطويل)

فإنِّي لآتيكُم تشكُّر ما مضى من البِّر واستيجابَ ما كان في غدِ

أي : ما سيكون .

وكذلك قول سلمة الجعفي[٦٠] : (الطويل)

وكنت أرى كالموتِ من بين ساعةٍ فكيف ببين كانَ ميعاده الحشرا

المبحث الثاني

دلالة الفعل المضارع على الماضي

الأصل في الفعل المضارع الدلالة على زمان الحال أو الاستقبال عند أكثر النحاة إذ جعلوه من المشترك ، وقد ينتقل في الاستعمال مجازًا للدلالة على الزمان الماضي لعلّة بلاغية .

١ – الأقوال في زمان المضارع خمسة[٦١] :

– أنه لا يكون إلا للحال ، وعليه ابن الطراوة ، قال : لأن المستقبل غير محقق الوجود ، فإذا قلت : زيد يقوم غدًا ، فمعناه : ينوي أن يقوم غدًا .

وعلى هذا القول تصبح دلالة المضارع على الاستقبال مجازًا لا حقيقةً ، ويكون منتقلًا عن زمنه .

– أنه لا يكون إلا للمستقبل ، وعليه الزجاج ، وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره ، فلا يسع العبارة ؛ لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيًا ، وأجيب بأن مرادهم : بالحال الماضي غير المنقطع ، لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل .

– أنه صالح للحال والاستقبال حقيقةً فيكون مشتركًا بينهما ؛ لأن إطلاقه على كلٍّ منهما لا يتوقف على مسوغ ، وإن ركب بخلاف إطلاقه على الماضي فإنه مجاز ، لتوقفه على مسوغ ، وهو رأي سيبويه والجمهور .

وعلى هذا القول تصبح دلالته على الحال والاستقبال حقيقة لا مجازًا ، ويتعين للحال مجردًا ويتعين بـ(الآن) ، وللاستبقال بالسين وسوف كغيره من المشترك .

– أنه حقيقة في الحال ، مجاز في الاستقبال ، وعليه الفارسي والسيوطي ؛ لأنه يتعين للحال مجردًا ، وللاستقبال بالسين وسوف . والتجرد من القرائن شأن الحقيقة .

– أنه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال ، لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرًا .

وسنأخذ في مبحثنا برأي الجمهور بأنه وضع للدلالة على الحال والاستقبال في أصل الوضع وأن انتقاله للدلالة على الزمن الماضي مجاز .

٢ – دلالة صيغة الفعل المضارع :

بناء الفعل المضارع (يفعل) ، (تفعل) ، (نفعل) ، (أفعل) وتدل على استمرار الأمر وتكراره وديمومته ، وهو بعكس بناء الفعل الماضي الذي يدل على تحقق الأمر .

والفعل المضارع عندما يستعمل في زمانه الذي وضع له وهو الحال والاستقبال ، يكون حقيقة وهو الزمن الصريح ، وعندما يستعمل في الزمان الماضي فهو مجاز ، يهدف لتحقيق دلالة بلاغية تستفاد من دلالته في أصل الوضع ، وهي الاستمرارية والتجدد والديمومة والتكرار .

ويُستفاد من السوابق واللواحق ودلالة الحال والمقال وهو ما يعرف بالزمن النحوي .

قال ابن عطية : « فائدة سوق المستقبل في معنى الماضي الإعلام بأن الأمر مستمر »[٦٢] .

وقال سيبويه : « وقد تقع نفعل في موضع فعلنا في بعض المواضع ، واعلم أن أسير بمنزلة سرت إذا أردت بأسير معنى سرت »[٦٣] .

وصرّح بمعنى الديمومة في المضارع أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ (الأنفال : ٢١) « وجاءت الجملة النافية على غير لفظ المثبتة ، إذ لم تأتِ وهم ما سمعوا لأن لفظ المضي لا يدل على استمرار الحال ولا ديمومته بخلاف نفي المضارع ، فكما يدل إثباته على الديمومة في قولهم : هو يعطي ويمنع كذلك يجيء نفيه »[٦٤] .

٣ – مواضع مجيء الفعل المضارع بمعنى الماضي ودلالته :

يأتي المضارع بمعنى المضي بعد أدوات وبفعلها ، وبغير أدوات ، أما النوع الأوّل فأمثلته ما يلي :

١- إذا جاء المضارع بعد (لم ولما) ، فإنهما يقلبان زمنه إلى المضي ؛ ولذلك قال النحاة : إنهما أداتا نفي وجزم وقلب ، قال ابن عقيل :

« لم ، ولما : وهما للنفي ، ويختصان بالمضارع ويقلبان معناه إلى المضي ، نحو (لم يقمْ زيد ، ولما يَقمْ عمرو) ولا يكون النفي بلما إلا متصلًا بالحال »[٦٥] .

والفرق بينهما أن لم لنفي الفعل وليس فيه شيء يدل على التوقع ، أمّا (لما) فهي لنفي الفعل وتوقع حدوثه مستقبلًا ، وعليه قوله عز وجل : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ (الحجرات : ١٤) .

ودلالة استعمال المضارع المنفي مكان الماضي ينص في إفادة انتفاء استمرار الفعل .

يقول ابن عاشور في (لم) « تقلب زمن الفعل المضارع إلى الماضي ، فتفيد انتفاء مادة الفعل في الزمن الماضي ، وتفيد تجدد ذلك المنفي الذي هو من خصائص الفعل المضارع ، فيحصل معنيان : انتفاء الفعل بمادته وتجدد الانتفاء بصيغته »[٦٦] .

٢ – إذا جاء المضارع بعد (لو) الشرطية أُوِّل بالماضي ؛ لأنها تقيّد الشرط بالزمان الماضي، بعكس (إنْ) فإنها تقيّده بالمستقبل ، ولهذا قالوا إنَّ الشرط (بإنْ) سابق على الشرط بـ(لو) وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي – عكس ما يتوهم المبتدئون – ألا ترى أنك تقول (إن جئتني غدًا أكرمتك) فإذا انقضى الغد ، قلت (لو جئتني أمس أكرمتك) [٦٧] .

وفي ألفية ابن مالك[٦٨] :

وإنْ مضارع تلاها صُرِفَا ... إلى المُضيِّ ، نحو لو يفي كفى

وقال ابن عقيل في قول كثير : (الكامل)

لو يسمعون كما سمِعْتُ كلامها ... خرُّوا لعزة ركعًا وسجودا

أي : لو سمعوا .

واستعمال المضارع مكان الماضي هنا للدلالة - كما أعتقد - على استمرار أثر سحر كلامها وجماله ، بحيث لو سمعوه الآن أو غدًا لكان له الأثر نفسه .

ومثله قوله عز وجل : ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ ﴾ (يس : ٦٦) .

جاء في روح المعاني : « أي ولو نشاء لأعميناهم ، وإيثار صيغة الاستقبال وإن كان المعنى على المضي لإفادة أنَّ عدم الطمس على أعينهم لاستمرار عدم المشيئة ، فإن المضارع المنفي الواقع موقع المضي ليس بنص في إفادة انتفاء استمرار الفعل ، بل قد يفيد استمرار انتفائه »[٦٩] .

٣ - إذا جاء المضارع بعد (إذ) الظرفية لما مضى من الزمان ، لأن العامل فيها فعل محذوف تقديره (اذكر) والذكرى لا تكون إلا لما مضى ، ولذلك يؤول المضارع بعدها بالماضي .

قال أبو حيان في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ ﴾ (البقرة : ١٢٧) يَرفعُ في معنى : رفع ، وإذ من الأدوات المخلصة للمضارع إلى الماضي ؛ لأنها ظرف لما مضى من الزمان ، والرفع حالة الخطاب قد وقع »[٧٠] .

وعلل الألوسي استعمال المضارع مكان الماضي بقوله :

« وإذ للمضي وآثر صيغة المضارع مع أن القصة ماضية استحضارًا لهذا الأمر ليقتدى الناسُ به في إتيان الطاعات الشاقة مع الابتهال في قبولها »[٧١] يقصد حكاية الحال .

أقول إن صيغة المضارع تدل على الاستمرار والديدن ، واستعماله مكان الماضي يفيد هذه الدلالة ، أي : ديدنة ربط الدعاء بالعمل ، فهو مداوم على ذلك .

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ (الأنفال: ٣٠).

أضيفت (إذ) هنا إلى جملة فعلية فعلها ماضٍ معنى لا لفظًا ، أي : مكر بك كفار مكة والسورة مدنية ، واستعمال المضارع مكان الماضي يفيد استمرار مكر الكفّار ، والدليل على إرادة معنى الاستمرار قوله عز وجل بعد ذلك : ﴿ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴾ والمضارع يدل على الحال والاستقبال فيفيد الديمومة والاستمرار .

٤ - إذا جاء المضارع بعد (ربمّا) أُوّل بالماضي ، لأن ما تكفها عن العمل وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية فلا يكون بعدها إلا ماض لفظًا أو معنى ، والمضارع تنقله للمضي[٧٢] .

مثاله قوله عز وجل : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾ (الحجر : ٢) .

وربّ هنا للتكثير ، والمضارع هنا بمعنى الماضي ، قال الزمخشري في علّة ذلك : « فإن قلت : لم دخلت على المضارع وقد أبوا دخولها إلا على الماضي ؟ قلت : لأن المترقب في إخبار الله تعالى بمنزلة الماضي المقطوع به في تحققه ، فكأنه قيل : ربمّا ودّ .

فإن قلت : متى تكون ودادتهم ؟ قلت : عند الموت ، أو يوم القيامة إذا عاينوا حالهم وحال المسلمين »[٧٣] .

ومثله في اللباب للعكبري إذ جاء : « ووقع المستقبل هنا لأنه مقطوع بوقوعه إذا خبرًا من الله تعالى ، فجرى مجرى الماضي وفي تحققه، وقيل حكاية على الحال »[٧٤] .

٥ – إذا جاء المضارع بعد (قد) بمعنى التَّكثير ، فإنها تصرفه للماضي ، ويكون للتحقيق أيضًا .

جاء في اللباب : « إنما اختصت (قد) بالفعل لأنها وضعت لمعنى لا يصح إلا فيه، وهو تقريب الماضي من الحال، وتقليل المستقبل، كقولك : قد قام زيد ، أي عن قريب ، وزيد قد يعطى ، أي يقل ذلك منه ، فأما قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ ﴾ فمعناه قد علمنا »[٧٥] .

وقال سيبويه : « وتكون قد بمنزلة ربما (للتكثير) قال الشاعر الهذلي :

قد أترُكُ القِرْنَ مصفرًا أنامِلُه كأنَّ أثوابه مُجَّت بفرصادِ

كأنه قال ربما »[٧٦] .

ومنه قوله عز وجل : ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ (البقرة : ١٤٤) بمعنى قد رأينا ،لأن قد للتحقيق تصرف معنى المضارع للمضي .

وقال أبو حيان في علّة ذلك « وعبّر هنا بالمضارع إذ المراد الاتصاف بالعلم واستمراره »[٧٧] .

وذكر أنها للتحقيق وهي صارفة لمعنى المضي .

٦ – وقد يأتي الحال والاستقبال بمعنى المضي بغير أدوات تصرف زمنه، وذلك إذا دلَّ السياق والقرائن على ذلك . منها :

١ – إذا عُطف المضارع على ماضٍ أو عُطف عليه ، لاشتراط اتحاد الأزمنة بين المتعاطفين ، ويقوم السياق برد أحد الأزمنة إلى الآخر فيؤول بمعناه[٧٨] .

قال سيبويه : « وقد تقع نفعل في موضع فعلنا في بعض المواضع ، ومثل ذلك قوله : لرجل من بني سلول مولد : (الكامل)

ولقد أمُرُّ على اللئيم يسبني فمضيتُ ثمَّتَ قلت لا يعنيني

واعلم أن أسير بمنزلة سرت إذا أردت بأسير معنى سرتُ »[٧٩] .

قال السيرافي : « إنما يستعمل ذلك إذا كان الفاعل قد عُرف منه ذلك الفعل خُلُقًا وطبعًا ، ولا ينكر منه في المضي والاستقبال ، ولا يكون الفعل فعله مرة من الدهر »[٨٠] . يريد أنه عبَّر عن الماضي بالمضارع لأن فيه دلالة على الاستمرار والديمومة ، فهذا شأنه وديدنه مع اللئيم ، فقال : أمرّ ثم قال فمضيت ، والمعنى : مررت .

ومثله في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ (الحج: ٦٣) فيه (أنزل – فتصبح) أي : فأصبحت الأرض[٨١] .

وعلل الزمخشري العدول عن الماضي إلى المضارع بقوله : « فإن قلت : هلا قيل : فأصبحت ؟ ولم صُرف إلى لفظ المضارع ؟ قلت لنكتة فيه ، وهي إفادة بقاء أثر المطر زمانًا بعد زمان ، كما تقول : أنعم عليّ فلان عام كذا ، فأروح وأغدوا شاكرًا له ، ولو قلت فرحت وغدوت ، لم يقع ذلك الموقع »[٨٢] .

ومثله قوله تعالى : ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ (البقرة :٨٧) .

عطف المضارع على الماضي لأنه في معناه، أي قتلتم (يحيى وزكريا) وغيرهم ، وجاء المضارع مكان الماضي للدلالة على استمرار هذا الخلق فيهم ، فقد حاولوا – لعنهم الله – قتل النبي ﷺ .

٢ – إذا جاء المضارع حكاية ماضية كان بمعنى الماضي :

من ذلك قوله عز وجلّ : ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ﴾ (البقرة : ١٢١) أي : تلت ، وهو مضارع في معنى الماضي[٨٣] .

ومثله قول عبد الله بن همام السلولي : (المتقارب) :

فلمّا خَشِيتُ أظافيره نجوتُ وأرهُنُهم مالكًا[٨٤]

قال عبد القاهر الجرجاني : « وشبهه قولهم : قمتُ وأصَكُّ وَجهه . فليس الواو فيها للحال ، وليس المعنى نجوت راهنًا مالكًا ، وقمت صاكًا وجهه ، ولكن أرهن وأصك حكاية حال في معنى : رهنت وصككت »[٨٥] .

ومثله قوله تعالى : ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِن نَّبِىٍّ فِى ٱلْأَوَّلِينَ ۝٦ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِىٍّ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ۝٧﴾ (الزخرف : ٦-٧) .

﴿ وَمَا يَأْتِيهِم ﴾ حكاية حال ماضية مستمرة ، أي كانوا على ذلك[٨٦] .

٣ – إذا جاء المضارع خبرًا لكان وقع موقع الماضي :

يجيء المضارع بمعنى الماضي في خبر كان ، كقولك: كان زيد يقوم، فهو إخبار بقيام زيد ، وهو ماضٍ لدلالة كان عليه[٨٧] .

وفي فتاوى السبكي : « وتقول : كان زيد يقوم ، فصار يقوم ماضيًا بعدما كان مشتركًا بين الحال والاستقبال ؛ لأن دلالة قولنا زيد يقوم على حال المتكلم انتقلت بكان إلى الماضي مع بقاء فعل المضارعة على معناه »[٨٨] .

والمضارع يدلّ على استمرار الأمر في الزمن الماضي وأنه صفته وديدنه القيام .

وفي كتاب الله عز وجل : ﴿ وَمَا كَانَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾ (يونس : ٢٧) .

أن والفعل المضارع مصدر مؤول لـ(افتراء) وهو خبر كان الناقصة المنفية ، ووقوع المصدر المؤول خبرًا أفاد الاستقبال لأن تخلصه له ، فكان المعنى – والله أعلم – انتفاء افتراء القرآن ماضيًا ومستقبلا[٨٩] .

المبحث الثالث

دلالة الأمر (المستقبل) على الماضي

قال السيوطي : « الأمر مستقبل أبدًا ، لأنه مطلوب به حصول مالم يحصل ، أو دوام ما حصل ، نحو : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ) ، قال ابن هشام : إلا أن يراد به الخبر ، نحو : (ارم ولا حرج) فإنه بمعنى : رميتَ والحالة هذه ، وإلا لكان أمرًا له بتجديد الرمي ، وليس كذلك[٩٠] .

أقول جاء الأمر وهو للاستقبال مكان الماضي للدلالة على جواز الماضي والمستقبل ، فكان لفظًا محكمًا لا يغني عنه شيء ، إذ لو قال ﷺ رميت ولا حرج لتوهم السامع أن الإباحة بسبب سبق العمل ، وأن المستقبل قد يختلف حكمه ، فيحتاج عندئذٍ إلى لفظ يدلّ عليه .

ومثله قوله ﷺ لهند بنت عتبة عندما قالت : يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم ، فقال : « خذي ما يكفيكِ وولدك بالمعروف »[٩١] .

الخاتمة :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وسلام على المرسلين أجمعين ، وعلى رسولنا وحبيبنا محمد ﷺ ، وبعد ...

هذه خاتمة بحث بحثته ، وجواب سُئل سُئلتُه ، وشتات علم جمعتُه، وأرجو أن أكون وُفقت في تسليط الضوء على تداخل أزمنة الفعل ، وتناوبها في الأزمنة ، لتحقيق معانٍ دلالية بتوظيف دلالاتها النحوية ، وهي مهمة عُني بها البيانيون انتزاعًا من النحاة .

وكانت هذه هي مشكلة المتعلمين ، أقصد الفصل بين العلوم العربية ، ومبدأ التخصص الدقيق إذ عُني النحاة بالألفاظ والإعراب ، والبلاغيون بالمعاني والبديع ، والأدباء بالشعر والأدب ، وهكذا .

وإن كان التخصص الدقيق مفيدًا في علم العربية المرجعي ، فهو مخلّ بعلم العربية المعرفي التعليمي ، إذ لا يساعد على تكوين السليقة اللغوية ، أو تذوق النصوص وفهمها بشكل صحيح .

وقد توصل هذا البحث إلى عدّة نتائج ؛ أهمها :

١- أن الأفعال وضعت في أصل الوضع وبينت للدلالة على أزمنتها الثلاثة : ماضٍ وحاضر ومستقبل ، ولكنها في الاستعمال قد تتداخل وتتناقل وتتقارض .

٢- تداخل الأفعال وتناقلها في الاستعمال فرع ومجاز يهدف إلى تحقيق معان دلالية فهمها من فهمها وجهلها من جهلها .

وتنجم عن تظافر دلالة الزمن الصرفي المستفاد من بنية الفعل مع الزمن النحوي المستفاد من السوابق واللواحق وقرائن السياق .

٣- الفعل الماضي قد يأتي للدلالة على الحال والاستقبال لغرض بلاغي وهو إنزال الحال والاستقبال منزلة الأمر المحقق ، لأن الماضي يدل على تحقق الأمر .

٤- كان الناقصة تأتي للدلالة على المضي والانقطاع وتأتي للدلالة على الدوام والاستمرار إذا استعملت في صفة ثابتة وخُلق لازم لا ينفك عن المشي ، وكذلك الأفعال الماضية غير المنقطعة .

٥- الفعل المضارع يستعمل لزمن الحال والاستقبال ويدل على الاستمرار والديمومة والتجدد وقد يستعمل مكان الماضي لتحقيق هذه الدلالات في موصوفه (المسند إليه) .

٦- فعل الأمر يدلّ على طلب حدوث الشيء في الاستقبال أو دوام ما حدث ، وقد يستعمل مكان الماضي للدلالة على حكمه ماضيًا ومستقبلًا ، نحو (ارم ولا حرج) ، وهذا إلى جانب المعاني التي قد يخرج إليها في الخبرية .

هذا وبالله التوفيق والحمد لله رب العالمين .

الهوامش والتعليقات:

(١) لم أجده في القسم المطبوع من شرح الصفار ، نقله الزركشي في البرهان في علوم القرآن ٤ / ١٢٥ . وفيه (وهذا عندنا (البصريين) يتخرج على أنه جواب لمن سأل : هل كان الله غفورًا رحيمًا ؟ وأما الآية الثانية ، فالمعنى : أي قد كان عندكم فاحشة وكنتم تعتقدون ذلك فيه ، فتركه يسهل عليكم .

(٢) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى . وهو في ديوانه (٥) .

(٣) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الغرناطي الأندلسي ، نحوي عصره ولغويه ومفسره، له تصانيف : البحر المحيط ، وشرح التسهيل ، وارتشاف الضرب ، والتجريد، توفي بمصر سنة (٧٤٥) . فهرس الفهارس (١٥٥) .

(٤) نقله السيوطي في الاقتراح (٢٨) . لم أجده في الجزء المحقق من كتاب أبي حيان التذكرة (جزء ٢) تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة .

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان (٢٤٤) .

(٦) الكتاب ١ / ١٦ .

(٧) شرح جمل الزجاج لابن خروف ١ / ٢٧١ .

(٨) عدا (لو) فإنها لما كان سيقع لوقوع غيره . الكتاب ٤ / ٢٢٤ .

(٩) الزركشي : محمد بن عبد الله بن بهادر ، (ولد: ٧٤٥ ، ت : ٧٩٤) ، عالم في الحديث والتفسير وجميع العلوم ، أهم كتبه : شرح البخاري ، وتفسير القرآن ، والبرهان . شافعي من الموصل في العراق . طبقات المفسرين للداودي ١ / ٣٠٢ .

(١٠) البرهان في علوم القرآن ٢ / ٣٥٦ .

(١١) المرجع السابق ٢ / ٣٥٨ .

(١٢) الخصائص لابن جني ٣ / ١٠٥ .

(١٣) الكوفيون يجيزون ذلك من غير تقدير (قد) . ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ١ / ٢٥٤ .

(١٤) اللباب للعكبري ١ / ٢٩٤ .

(١٥) نسبت له في إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، لشهاب الدين أحمد الدمياطي (٢٤٤) .

(١٦) إبراهيم بن محمد السري بن سهل الزجاج النحوي ، له كتب كثيرة : معاني القرآن ، والأمالي ، والاشتقاق ، مختصر في النحو ، وغيرها ، (ت ببغداد : ٣١٠) . وفيات الأعيان ١ / ٥٠ .

(١٧) تهذيب اللغة للأزهري ١٠ / ٢٠٦ .

(١٨) ينظر : الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٤٠٠ .

(١٩) تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢ / ٣١ .

(٢٠) المرجع السابق .

(٢١) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣ / ٣٩٤ ، والبرهان للزركشي ٤ / ١٠٨ وفيه « فإن خالف ردّ إلى الاتفاق بالتأويل » .

(٢٢) الكشاف للزمخشري ٣ / ٣٩١ .

(٢٣) المرجع السابق ٢ / ٤٠٢ .

(٢٤) تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ١٢ / ١٥٦ .

(٢٥) ينظر على التوالي : أسرار العربية للأنباري (١٢٦) ، والبحر المحيط ٤ / ٣٦٨ ، واللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان (٢٥١) .

(٢٦) تفسير البغوي ٣ / ٦١ .

(٢٧) الطرماح والبيت في ديوانه (١٥٩) .

(٢٨) همع الهوامع للسيوطي ١ / ٢٤ .

(٢٩) المرجع السابق ١ / ٢٥ .

(٣٠) البيت للأعشى في ديوانه (١٧٠) .

(٣١) سنن ابن ماجه ٢ / ٤٥٣ .

(٣٢) همع الهوامع للسيوطي ١ / ٢٦ .

(٣٣) المرجع السابق ١ / ٢٤ .

(٣٤) أوضح المسالك ٤ / ٢٢٨ .

(٣٥) روح المعاني ٤ / ٢١٣ .

(٣٦) ذكره ابن هشام في المغني ١ / ٣٧١ .

(٣٧) المرجع السابق .

(٣٨) ينظر : أسرار العربية للأنباري (١١٣) .

(٣٩) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٢٥٣ وتعليق الشارح في الحاشية . وينظر : شرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٢٥٩ .

(٤٠) معاني القرآن ٢ / ٤٠٣ .

(٤١) همع الهوامع للسيوطي ١ / ٩٩ .

(٤٢) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي ١ / ٧٤٧ .

(٤٣) المرجع السابق .

(٤٤) الكشاف للزمخشري ١ / ٤٢٩ .

(٤٥) يقول أبو حيان في البحر المحيط ٣ / ١٦٧ : « لا يراد بكان تقييد الخبر بالمخبر عنه في الزمان الماضي

المنقطع في حق الله تعالى ، وإن كان موضوع كان ذلك » .

(٤٦) مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٦ / ٣٦٩ .

(٤٧) مجموع الفتاوي ٥ / ٥٤٠ .

(٤٨) فرقة إسلامية رأسهم جهم بن صفوان ، وينسبون إليه ، قتله سالم المازني في آخر ملك بني أمية ، ويذهب إلى أن الإنسان لا يوصف بالاستطاعة على الفعل وأنه مجبور ، ووافق المعتزلة في نفي صفات الله الأزلية . الوافي بالوفيات ١١ / ١٦٠ ، والملل والنحل ١ / ٨٦ .

(٤٩) أصحاب واصل بن عطاء ، اعتزل الحسن البصري ، فسمي بذلك ، وهم من منكري الصفات ، إذ يقولون هو عالم بذاته ، قادر بذاته لا بعلم وقدرة . الملل والنحل ١ / ٤٤ .

(٥٠) جماعة من الصفاتية والأشعرية سموهم جبرية تارة وحشوية . الملل والنحل ١ / ٨٦ .

(٥١) أصحاب محمد بن كرام (ت : ٢٥٥) وهم مجسمة ، يثبتون الصفات إلا أنهم انتهوا إلى التجسيم . الملل والنحل ١ / ١٠٨ .

(٥٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥ / ٥٣٨ .

(٥٣) صحيح مسلم ٤ / ٢٠٠٧ .

(٥٤) لفخر الدين الرازي ١٠ / ١٤٧ .

(٥٥) البيت للمتلمس في جمهرة أشعار العرب (١٩) .

(٥٦) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه (١) .

(٥٧) تهذيب اللغة ١٢ / ٥٣ .

(٥٨) البرهان للزركشي ٤ / ١٢١ .

(٥٩) الطرماح بن حكيم والبيت في ديوانه (١٥٩) .

(٦٠) البيت لسلمة الجعفي منسوب في لسان العرب ١٣ / ٣٦٨ .

(٦١) ينظر : همع الهوامع ١ / ١٧ .

(٦٢) نقله أبو حيان في البحر المحيط ١ / ٤٧٥، وسبقت ترجمة ابن عطية، وينظر ٣/٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٦٣) الكتاب ٣ / ٢٤ .

(٦٤) البحر المحيط ٤ / ٤٧٤ .

(٦٥) شرح ابن عقيل عل الألفية ٢ / ٣٣٥ ، وينظر : أوضح المسالك ٤ / ٢٠١ .

(٦٦) تفسير التحرير والتنوير ١٤ / ٣١٦ .

(٦٧) ذكره ابن هشام في المغني ١ / ٢٥٥ .

(٦٨) ٢ / ٣٥٥ .

(٦٩) روح المعاني في تفسير القرآن للألوسي ٣٣ / ٤٤ .

(٧٠) البحر المحيط لأبي حيان ١ / ٥٥٨ .

(٧١) روح المعاني ١ / ٣٨٣ .

(٧٢) ينظر : ابن هشام في المغني ١ / ١٣٧ .

(٧٣) الكشاف ٢ / ٥٣٤ .

(٧٤) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١ / ٣٦٧ .

(٧٥) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١ / ٤٩ .

(٧٦) الكتاب ٤ / ٢٢٤ .

(٧٧) البحر المحيط ٤ / ١١٥ .

(٧٨) لأن هذا القسم مذكور في انتقال الماضي للدلالة على الحال والاستقبال أيضًا .

(٧٩) الكتاب ٣ / ٢٤ .

(٨٠) شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي ٣ / ٢١٧ ، تحقيق أحمد مهدلي ، علي سيد ، مكتبة عباس الباز ، ط١ .

(٨١) ذكره السيوطي في همع الهوامع ١ / ٢٣ .

(٨٢) الكشاف ٣ / ١٧٠ .

(٨٣) ينظر : الصاحبي لابن فارس (٣٦٤) ، والبحر المحيط ١ / ٤٩٤ ، والبرهان ٣ / ٣٧٣ .

(٨٤) البيت لعبد الله بن همام السلولي منسوب في دلائل الإعجاز (١٦٣) ، وأنساب الأشراف ٢ / ١٧٩ .

(٨٥) دلائل الإعجاز للجرجاني (١٦٣) .

(٨٦) ينظر : الكشاف ٤ / ٢٤٢ .

(٨٧) ينظر : البحر المحيط ١ / ٤٩٤ .

(٨٨) فتاوى السبكي ١ / ٢٤٤ .

(٨٩) ينظر : روح المعاني ١١ / ١١٧ (وفيها كلام كثير وخلاف في التأويل) .

(٩٠) همع الهوامع ١ / ٣٥ .

(٩١) صحيح البخاري ٥ / ٢٠٥٢ .

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم .
- الحديث الشريف :
- صحيح البخاري : الجامع الصحيح المختصر ، محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ١٤٠٧ هـ ، ط٣ .
- صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج ، تحقيق محمد عبد الباقي ، دار إحياء التراث ، بيروت .

- سنن ابن ماجه ، محمد بن يزيد القزويني ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، شهاب الدين الدمياطي ، تحقيق أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ١٤١٩ هـ ، ط١ .
- أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق د. فخر قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ .
- الأصول في النحو ، محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ .
- إعراب القرآن ، أبو جعفر أحمد النحاس ، تحقيق د. زهير زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٩ هـ ، ط٣ .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، قدمه د. أحمد الحمصي ، محمد قاسم ، السعودية ، مكتبة الفيصلية ، ط١ ، ١٩٨٨ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، كمال الدين أبي البركات الأنباري ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١٤ هـ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ ، ط٥ .
- البرهان في علوم القرآن ، محمد بن بهادر الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١ م .
- تحفة الفقهاء ، علاء الدين السمرقندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ ، ط١ .
- تفسير البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق عادل عبد الموجود ، محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٢ هـ ، ط١ .
- تفسير البغوي ، البغوي ، تحقيق خالد عبد الرحمن العك ، دار المعرفة ، بيروت .
- تفسير التحرير والتنوير ، محمد الطاهر بن عاشور ، دار سحنون تونس ، ١٩٩٧ م .
- التفسير الكبير ، محمد بن عمر التميمي الرازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢١ هـ ، ط١ .
- تفسير مجاهد ، مجاهد المخزومي ، تحقيق عبد الرحمن الطاهر ، محمد السورتي ، المنشورات العلمية ، بيروت .
- تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ .
- تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد الأزهري ، تحقيق محمد عوض ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ٢٠٠١ م ، ط١ .
- جمهرة أشعار العرب ، أبو زيد القرشي ، تحقيق عمر الطباع ، دار الأرقم ، بيروت .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت .
- دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. التنجي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤١٥ هـ ، ط١ .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، محمود الألوسي ، دار إحياء التراث ، بيروت .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل الهمداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار

الفكر ، سوريا ١٤٠٥ هـ .

- شرح جمل الزجاج لابن خروف ، ابن خروف الاشبيلي ، تحقيق د. سلوى عمر ، جامعة أم القرى ، ١٤١٩ هـ .
- الصاحبي ، أحمد بن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة البابي ، القاهرة .
- فتاوي السبكي ، علي عبد الباقي السبكي ، دار المعرفة ، بيروت .
- الفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ١٤٠٣ هـ ، ط٢ .
- فهرس الفهارس والأثبات ، عبد الحي الكناني ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار الفجر ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ ، ط٢ .
- الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ .
- الكشاف عن حقائق التنزيل ، محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أبو البقاء الكفوي ، تحقيق عدنان درويش ، محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٩ هـ ، بيروت .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ١٤١٦ هـ ، ط١ .
- لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور ، دار صادر ، بيروت ، ط١ .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة .
- مجموع فتاوى : كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، أحمد عبد الحليم الحراني ، تحقيق عبد الرحمن العاصي النجدي ، مكتبة ابن تيمية .
- معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١١ هـ ، ط١ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. مازن المبارك ، محمد علي ، دار الفكر ، دمشق ١٩٨٥ م ، ط٦ .
- المفصل في صنعة الإعراب ، محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق د. علي بن ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ط١ .
- الملل والنحل ، محمد عبد الكريم الشهرستاني ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٤ هـ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر .